التعليم الأهلي والخاص.. الربح أولا!!

معاناة المعلمين لدى المدارس الخاصة لا نهاية لها.. وقانون التعليم الأهلي لم ينصفهم

■ يعتبر التعليم الأهلي والخاص حلقة مكملة للتعليم الحكومي في واقعنا التعليمي باعتباره نوعاً من أنواع التخفيف على الضغط الذي يتركز على المدارس الحكومية وبالذات في ظل تزايد عدد المدارس التي تصل إلى ما يقارب خمسة آلاف مدرسة في عموم المحافظات اليمنية، منها ألف وخمسمائة مدرسة تتركز بالعاصمة، في هذه المنظومة التعليمة الخاصة نسلط الضوء على هذا الواقع التعليمي الخاص بنوع تقريبي من التقييم على وضع المعلمين الذين ينضمون لهذا المجال وهذا النوع من التدريس، إذ أنه يتم استغلال المدرسين في هذا القطاع استغلالاً سيئاً نتيجة لظروف الشباب والشابات مع التركيز في أغلب المدارس الخاصة على الكوادر غير المؤهلة لكي يقبلوا بأي مرتب.

تحقيق/ نجلاء الشعوبي

فاطمة علي إبراهيم مدرسة بإحدى المدارس الخاصة بأمانة العاصمة، ترى أن وضع المعلم في هذه المدارس مزر ويعاني المعلم من اضطهاد كبير في حقوقه ومستحقاته، إذ يتم التعاقد مع الحاصلين على الثانوية بمبالغ زهيدة تصل لعشرة ألآف ريال شهرياً مع الخصم للمواصلات يكون الإجمالي ثمانية آلاف ريال في الشهر، بالمقابل تكون الحصص المقررة على المدرس أو المدرسة من هذه الفئة ما يقارب« ١٨ »حصة في الأسبوع وبما يعادل عمل ثمان ساعات يومياً، ولا يتم قبول أي عذر فالمدة المسموحة للإجازة يومان فقط في السنة، وإذا تم أي تقصير أو غياب تحت أي ظرف يتم إلغاء العقد بين المدرسة والمدرس من دون أي إنذار مسبق ويتم الاتصال بالبديل وهم بالعشرات مسجلون في الكشوفات ينتظرون أي نقص، ويكون هذا التعسف عادة إذا لم تربط المدرس أو المدرسة أي علاقة ود أو معرفة مع إدارة المدرسة أو صاحب المشروع.

وتقول فتحية الحملي، مدرسة بإحدى المدارس إنها تنقلت بين عشرات المدارس الأهلية وأكثر مدة استمرت فيها سنتان بإحدى المدارس وهي حاصلة على بكالوريوس تربية، وتضيف: »أن ما يعانيه المعلمون والمعلمات الملتحقون بالتعليم الخاص العديد من المشاكل كونهم بحاجة لهذا الدخل وبالذات بين فئة الشباب. والعجيب أنه لا تُنفذ معايير في ما يتعلق بمؤهلات المدرسين في هذه المدارس وقد يكون المعيار الشكل أو اقتناع صاحب المدرسة بشخص معين، أو بمدى قبول المتقدم بأي أجر من أجل أن يتغلب على حالة البطالة التي يعيشها، وفي ظل عدم وجود أي رقابة من الجهات المعنية ومتابعة لوضع المدرس لدى المدارس الخاصة مما يؤدي إلى معاناة لا يعلم بها إلا الله، وإذا وجد من يعارض يتم إخباره عن الاستغناء عنه أو يفاجأ بطرده وهذا ما حصل لي في أكثر من مدرسة«، وعن الأجر الذي حصلت عليه تقول: »بما أني خريجة جامعة والآن في الإعداد لماجستير تربية، إلا أنه أعلى مرتب حصلت عليه في آخر مدرسة وصلت إليها مبلغ ثمانية عشر ألفاً وبخصم أجرة المواصلات يصل إلى خمسة عشر ألفاً فهو مبلغ زهيد أمام الظروف الراهنة وارتفاع الأسعار، بحيث لا يتم التعامل معي ككادر مؤهل له ميزته بين الكوادر الأقل من مستوى الجامعي، ومع ذلك فقد وجدت كوادر حاصلة على الثانوية ومستحقاتهم أكثر من الحاصلين على المؤهل الجامعي بحجة الخبرة وتراكم السنين مع أنها بمعنى الحسبانية والواسطة فلا يوجد ما يضع حداً لهذه الإدارت أو قانون يحمي المدرس وتحديد معيار أساسي للمرتبات وفق المؤهلات العلمية، فالمعلم لم يعد له أي صفة يحترم من خلالها وبرغم ذلك يستسلم الكثير منهم بسبب الظروف الاقتصادية وعدم وجود توظيف في القطاع الحكومي، وفي ظل غياب الرقابة والتفتيش الحقيقية لهذا القطاع لا يبقى أمام المعلمين إلا القبول من أجل أن يخرج من كابوس البطالة والحاجة للغير«.

ويضيف محمد الزبير، معلم بإحدى المدارس الأهلية في الفترة المسائية، وإلى جانب أنه مدرس لمادة اللغة الإنجليزية في إحدى المدارس الحكومية، يقول: بالنسبة لي فقد التحقت بالمدارس الخاصة من أجل دعم دخلي المادي الضعيف والذي لا يلبي مصاريف بيتي وعائلتي وإلى جانب لاستغلال وقت فراغي، ولولا أن مدير المدرسة التي أعمل بها صديق لي ماحصلت على مرتب جيد، وللأسف تتبع أغلب المدارس الخاصة سياسة قبول الثانويين للتدريس وهذه لها حسابات كثيرة منها استغلال هؤلاء الخريجين واستغلال طاقاتهم وإعطائهم المرتبات الزهيدة، ومنه تجنب تذمر الجامعيين على الوضع الذي تضعه إدارات هذه المدارس عليهم ومع ذلك فإن الظلم يصل لكل من الجامعيين والثانويين ويتم اعتبار التعليم تجارة وربحاً لا غير، فلا توجد أي معايير تحدد حقوق المعلمين وواجباتهم وتلزم إدارات المدارس الخاصة بتطبيقها على الجميع من دون محاباة أو مجاملة بحسب القانون .

سياسة الإدارات

عبدالله الورد، يعمل مدير إحدى المدارس الخاصة، يقول إن الإدارة المدرسية لا تسير إلا على عقلية صاحب المشروع، والتي تكون في الأغلب بهدف ربحي بحت، فلا يتم وضع أي شروط لقبول المعلم المتقدم للتدريس مهما كان مستواه أو تخصصه إذا ما قبل ما تملي عليه المدرسة، ونجد للأسف أن أغلب المدرسين يقبلون بالواقع نتيجة قلة الوظائف وزيادة البطالة، وهذا ينعكس على مستوى الطلاب وبالذات المنتسبين في المراحل الأخيرة من التعليم الأساسي وكذلك التعليم الثانوي، حيث يبدأ انخفاض مستوى الطلاب نتيجة ضعف أداء المعلمين، وللأسف نادراً ما يتم وجود إدارة مدرسية خاصة تحمل عقلية تربوية تستوعب مشاكل المعلمين والطلاب وتنظر للأمور بنظرة تربوية مسئولة بعيدة عن النظرة الربحية، ويجب أن تلعب وزارة التربية والتعليم دورها كجهة مسئولة لهذا الأمر وأن تعيد تنظيم هذه المنظومة الخاصة لهذا النوع من التعليم،وأن تفعل الجانب الرقابي والإشرافي بطريقة أكثر إحاطة وعلماً وأن تحدد معايير لمدرسي المدارس الخاصة وتوجد آلية لإعطائهم حقوقهم التي قد تضيع بين هدف الربح وغياب الرقابة.

■ الإدارات المدرسية الخاصة والأهلية تقوم على مبدأ الربح.. والفائدة في علم الغيب

جانب إشرافي

أكد نائب مدير عام التعليم الأهلي والخاص بوزارة التربية والتعليم صالح القديمي، وجود قانون ينظم عمل مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة برقم) ١١ (لسنة١٩٩٩ م، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم) ٢٧٦ (لسنة ٢٠٠٤م، بحيث يتم من خلال هذا القانون تنظيم عمل هذه المدارس من خلال المادة) ١٢ (والتي نصت على المواد المنظمة للعملية التعليمية وقوانين وأنظمة المدارس الخاص، وحددت أهم المعايير ومنها اختيار المدرسين المنتسبين لهذه المدارس وتحديد السقف الأقصى لآلية المرتبات والأجور وبحسب قانون العمل فإنه لا يجوز أن يزيد عدد العمالة الخارجية في أي استثمار خاص عن نسبة١٠ ٪ لأنه يتم توظيف كوادر غير يمنية بنسبة٥٠ ٪ أكثر من الكادر المحلي وفي هذا الأمر إجحاف كبير على الكوادر المحلية والمخرجات الجامعية المتخصصة لأنه لدينا مايزيد عن)٢٥٠ (ألف خريج مسجلين في الخدمة المدنية ينتظرون فرص العمل، فأبناء البلد يجب أن تكون لهم الأولوية في التوظيف، ولقد تم إصدار تعاميم من قبل الوزارة بهذا الشأن على جميع المحافظات بأن لا يتم توظيف العمالة الخارجية إلا للضرورة وفي المواد العلمية التي تدرس الأجنبية.

وفي إجابته عن مدى إشراف الوزارة في تحديد المرتبات والأجور للمعلمين المدارس الخاصة أكد بأن دور الوزارة ممثلة بالإدارة العامة للتعليم الأهلي والخاص دور لاحق إشرافي ورقابي وتخطيطي، بينما دور مكاتب التربية والتعليم بالمحافظات رقابي إشرافي مباشر قد يتيح لهم تتبع مسألة تحديد الأجور والمرتبات التي تتفاوت من مدرسة إلى أخرى حسب سياسة كل مدرسة التي تعتمد على عقد بين الإدارة والمدرس وبرضا الطرفين، وفي الأخير فإن سياسة القطاع الخاص غير منصفة في أغلب الأحيان،إلا أن القانون ينص على تحديد الأجور كحد أدنى بما يساعد على إيجاد نوع من العدالة والإنصاف، وبرغم ذلك توجد العديد من المخالفات التي تحدث، فإذا وجدت شكاوى رسمية فسوف يتم اتخاذ الإجراءات بشأنها.